سياسة تعديل وتوزيع الدخل في البلاد العربية : حالة الجزائر

أ . بوعلام مولاي*

مقدمة :

خلال عقد الثمانينات لجأ عدد كبير من الدول النامية ، إلى تطبيق سياسات إصلاحية لمواجهة الوضع الاقتصادي الحرج التى آلت إليه ، وهو ذلك المتميز بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام ، وتدهور معدلات التبادل الدولي ، والعجز عن الوفاء بخدمات الدين بشكل خاص ، فضلا عن معدلات التضخم العالية ... الخ.

إن هذه السياسات الإصلاحية ممثلة في « برامج التثبيت والتكييف الهيكلى المدعمة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والتى تهدف أساسا إلى تأمين إعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع إستئناف النمو حتى منتصف الثمانينات بالتركيز على معالجة المشاكل الاقتصادية البحتة دون الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ، لذلك فقد كانت لهذه البرامج آثار اقتصادية هامة شملت جل المتغيرات الاقتصادية للدول التى قامت بتطبيق سياساتها ، والأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، بل امتد ليشمل الجانب الاجتماعي ، فانعكست تلك الآثار الاقتصادية على الجانب الاجتماعي بشكل غير مرغوب فيه ، مشكلة تكلفة اجتماعية باهظة.

من تجارب العديد من الدول التى كانت محل تطبيق مثل هذه البرامج أوضحت أن لهذه الأخيرة آثارا سلبية عميقة على مستوى المعيشة في هذه الدول . فهي تساهم في تحديد تطور الناتج الوطني وإعادة توزيع المداخيل ، وتؤثر على العمالة والأسعار ، والنفقات العامة وما إلى ذلك . مما انعكس سلبا على الطبقات الفقيرة من المجتمع وكذا محدودي الدخل وأدت بمجتمعات بأكملها إلى وضعيات خطيرة ، لأنها مست بأدنى شروط حياتهم ومعيشتهم. فقد شكلت الانعكسات السلبية طبعا لهذه البرامج على المجتمع محورا هاما لكثير من النقاشات والدراسات سواء الفردية أو الجماعية ، وسواء من قبل تنظيمات رسمية أو غير رسمية . فمثلا ظهرت دراسة لليونيسيف عام 1987 آثارت انتباه المجتمع الدولي بشأن معاناة الفقراء ومحدودي الدخل من تدهور أحوالهم المعيشية نتيجة

* قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة.

تطبيق برامج للتكييف الهيكلي .

ـ **مشكلة البحث :** وعليه ترتكز إشكالية هذه االدراسة على سؤال جوهري ألا وهو

ما مدى نجاعة سياسة التعديل الهيكلي التي طبقتها الجزائر في تصحيح الاختلالات والنهوض بالتنمية الاقتصادية ؟ وهل فعلا جنى الاقتصاد الجزائري ثمار تلك الإصلاحات؟

هنا نتساءل عن الفائدة من النجاعة الاقتصادية التي تزيد الثروة وترفع من الإنتاج (أي العرض) ، في ظل انعدام القدرة الشرائية وتدهور معيشة أغلبية السكان وازدياد الفقر والتهميش؟. لذلك وجدنا أنه من المفيد أن تتقصى الدراسة الجوانب التالية :

ـ الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في البلاد العربية ،

ـ الانعكسات الاجتماعية والاقتصادية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر ،

تحقيق العدالة الاجتماعية (قراءة في الموزازات العامة لبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) .

ختاما نخلص إلى نتائج الدراسة وجملة من التوصيات المناسبة لها . وعليه فدراستنا تهدف إلى تحديد مدى فعالية الإصلاحات في جانبها الاجتماعي والاقتصادي وتحديد بعدها الزمني وإطارها الفئوي أو الطبقي .

1. الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في البلاد العربية :

نجد هناك اعترافا متزايدا في كواليس (ص. ن . د) و(ب . د) بالآثار الجانبية السلبية التي تفرزها « برامج الإصلاح الهيكلي » في مجال زيادة حجم البطالة ، الفقر وسوء توزيع الدخل...الخ. والتي يشار إليها في وثائق الصندوق معبرا عنها بأنها نوع من التكلفة الاجتماعية الضرورية أحيانا لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي . إذا كان الأمر كذلك ، إلى أي مدى أثرت هذه البرامج على الجبهة الاجتماعية من حيث درجة تأثيرها وعمقها وشموليتها ؟.

ـ **آثار برامج التكييف الهيكلي على تكاليف المعيشة :** في نطاق برامج التكييف الهيكلي المطبقة في البلاد العربية ، ساهمت جل سياساتها بدرجات متفاوتة في رفع مستوى تكاليف المعيشة ، سواء عن طريق رفع الدعم السلعي أو رفع أسعار الخدمات والمنتجات العامة (النقل ، الإتصالات ...الخ) أو تصحيح نظام التسعير بشكل عام ، أو تخفيض قيمة النقد وزيادة الضرائب...الخ على الرغم من تراجع معدلات التضخم أحيانا(كما عرفنا سابقا).

فسياسة التخفيض مثلا كإجراء إصلاحي ، ساهم في رفع أسعار المستهلك نتيجة لارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية ، إلا أن بعض الاقتصاديين يعتقدون

بأن هذه السياسة تحدث آثارها بشكل كبير على فئة الدخل الأعلى ولعل أهم الإجرءات الأكثر تأثيرا على مستوى المعيشة (الأفراد) بشكل مباشر تلك المتعلقة بإلغاء الدعم الحكومي للسلع الغذائية خاصة والخدمات الأساسية وذلك بشكل كبير على فئة الفقراء ومحدودي الدخل « فقد انخفضت نسبة الدعم السلعي إلى جملة الإنفاق الجاري في مصر من حوالي 13 % عام 91/90 إلى حوالي7.2 %عام 96/95 » (1) كما تراجع نصيب دعم الغذاء في الإنفاق الجاري من حوالي 9.5 % الى5 % في الفترة ذاتها. ولقد كانت المحصلة النهائية لإجراءات برامج التكييف الهيكلي ارتفاع تكاليف المعيشة في البلاد العربية.

ـ آثار برامج التكييف على الدخل الحقيقي وإعادة التوزيع : لقد ساهم ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل بارز في تدهور مستوى الفئة الأجرية ومحدودة الدخل خاصة ، فالدخول الاسمية بقيت ثابتة ، أو تغيرت بمعدلات أقل من معدل التغير فى الأسعار مما انعكس سلبا على الدخول الحقيقية لهذه الفئة خاصة .

ففي مصر مثلا إنخفضت الأجور الحقيقية في ميزانية الدولة بحوالي 6.5 % عامي 92/91 . ثم تحسنت نوعا ما في السنوات التالية أي عامي 93/92 إلا أن ذلك لم يلبث إلا قليلا ، حيث تراجع نموالأجور الحقيقية وعرف أدنى مستوى له عام 95/94 (2) كما أن أجر العامل خلال فترة الإصلاحات قد إنخفض في جميع القطاعات بنسبة 10.6 % في القطاع الخاص وبنسبة 11.5 % في القطاع الحكومي ، كما ساهمت معدلات التضخم المرتفعة في تدهور الأجور الحقيقية للعمالة الزراعية بشكل كبير حيث انخفضت بنسبة 29 % خلال فترة تنفيد برنامج الإصلاح الاقتصادي وهذا المعدل يفوق بكثيرالمعدلات المناظرة في القطاعات الأخرى غير الزراعية .

وفي تونس قد تغير توزيع الدخل بين الفئات المهنية الاجتماعية لصالح التجار ورجال الأعمال والمهن الحرة وليس لفائدة الأجراء والموظفين مما حدا بالحكومة التونسية إلى الرفع سنويا من الأجور بمختلف أصنافها(3) .

أما في المغرب قد سجلنا ارتفاعا في مستوى الأجور الاسمية بمعدل 18.8 %خلال الفترة 85/81 إلا أن هناك انخفاضا في مستوى الدخل المتوسط للعاملين في قطاع الأعمال غير الرسمي بمعدل 8 % عامي 85/82 ورغم كل ذلك تشير

(1) هدى السيد : آثار برامج التثبيت والتكييف الهيكلى على مستوى المعيشة فى مصر . مجلة بحوت إقتصادية عربية ، مصر ، عدد 09 ، 1997 . ص 129.

(2) هدى السيد ، مرجع سابق . ص 140.

(3) عبد الفتاح العموصى : النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولى والبنك العالمى : الأسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة إلى التجربة التونسية . بحوث إقتصادية غربية ، مصر ، عدد9 ، 1997 .ص48.

دراسة للبنك الدولي إلى أن النصيب الاسمي للأرباح في القيمة المضافة في القطاع الصناعي قد ارتفع على حساب النصيب النسبي للأجور ففي الجزائر نلاحظ أن متوسط دخل الفرد انخفض باستمرار سواء تعلق الأمر بالدخل الاسمي أو الحقيقي وذلك بسبب معدلات التضخم المرتفعة من جهة والثبات النسبي للأجور الاسمية من جهة أخرى ، مما انعكس سلبا على مستوى المعيشة لدى عامة الشعب وهو ما يبينه الجدول أدناه .

الجدول رقم (01): تطور الأسعار والدخول والتضخم خلال فترة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر .

الوحدة : %

السنة	1990	1994	1995	1996	1997
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للأسعار	16.7	29	29.8	18.7	5.7
متوسط دخل الفرد من الناتج الدخل الاجمالي	2.481	1.536	1.478	1.597	1.610
التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)	100	257.8	334.6	397	419.8

المصدر: جدول من اعداد الباحث بالإستعانة بالبيانات الواردة في ص.ن.العربي مؤشرات اقتصادية للدول العربية والحسابات القومية للدول العربية 87/97 .

ـ **آثار برامج التكييف على الفقراء** : بشكل عام ونتيجة للإنعكاسات الاجتماعية السلبية لبرامج التكييف على فئات كبيرة من المجتمع وخاصة فئة محدودي الدخل في المجتمعات التي كانت محل تطبيق هذه البرامج ، فإن حلقة الفقر قد ازدادت اتساعا ، ففي المغرب ارتفعت نسبة الفقراء (الذين يعيشون تحت خط الفقر فقد حدد خط الفقر بالمغرب خلال فترة الثمانينات ب 230 دولار للفرد الواحد سنويا في عموم المغرب من 1 .33 % عام 1982 الى 6 .37 %عام 1984 أي بزيادة قدرها 5 .4 % في غضون عامين[1]. كما أن حدة الفقر عرفت زيادة معتبرة ، حيث ارتفعت بنسبة 22 % بين هذين العامين ، وبإيجاز فإن حلقة الفقر قد اتسعت ، وحدته قد اشتدت في الوقت ذاته بين عامي 82 84 ، حيث تشير البيانات المتاحة في هذا الميدان أن نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان كانت 30 % عام 1985 كما كانت نسبة شديدي الفقر تقارب 16 % من اجمالى السكان في المغرب وبشكل عام فأن كل المؤشرات السابقة المتعلقة بآثار برامج التكييف الاقتصادي على الجهة الاجتماعية من ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة النفقات التعليمية والصحية وانتشار البطالة وانخفاض الدخل ...إلخ .

(1) محمود عبد الفضيل : برامج الإصلاح الإ قتصادى لمصر والمغرب . بيروت ، 1996. ص 48

2. الانعكسات الاجتماعية والاقتصادية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر :

إن الجزائر لاتقف بمنأى عن الدول العربية الأخرى التي عرفت تطبيقا لبرامج التكييف الهيكلي المدعمة من قبل الهيئتين الدوليتين (صندوق النقد الدولي ، والبنك العالمي) ، فعلى الرغم من تأخر تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي نسبيا مقارنة بالدول العربية الأخرى ، إلا أننا نلاحظ أن نتائج تلك الاصلاحات تكاد تكون نفسها ، فالجزائر عرفت تحولات في مجالات السياسية الاقتصادية منذ النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات ، عند عقد الدولة الجزائرية لاتفاقها المتعلق بتطبيق برنامجا للإصلاح الشامل لمختلف مجالات السياسة الاقتصادية ابتداء من أفريل 1994 ، حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من قبل (ص.ن.د). ستاندباي لمدة سنة ، وبعدها برنامجا للتصحيح الهيكلي لمدة ثلاثة سنوات متتالية أي منذ أفريل 95 الى غاية مارس 1998 .

لقد تمكنت هذه السياسات الإصلاحية بما تضمنته من أدوات مختلفة من تحقيق نتائج جد معتبرة على مستوى الاقتصاد الكلي ، ولكن ورقتنا هذه تهدف أساسا إلى محاولة تسليط الأضواء على الجانب الاجتماعى لبرامج التكييف الاقتصادى أو بالأحرى إسقاط النتائج المحققة في الجبهة الاقتصادية على الجانب الاجتماعي ، كون التنمية قضية شاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

1.2 بعض النتائج الاقتصادية المحققة :

لقد أسفرت سياسات التثبيت والتكييف الاقتصادي في الجزائر عن تحقيق تحسنا ملحوظ في الكثير من المؤشرات الاقتصادية نذكر منها :

الجدول رقم (02) : بعض المؤشرات الاقتصادية :

السنة	93	94	95	96	97
معدل النمو			%3.9	%4	%4.5
التضخم		%38.5	%21.7	%18.7	%7
العجزأو الفائض	%8.7	%44	%1.4	%3+	%1.3+

المصدر : عبد العزيز شرابى : النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلى فى البلدان المغاربية ، حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربى ، جامعة منتورى قسنطينة ، مجلد 11 ن سنة 1998. ص74.

. العجز أو الفائض بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي .

تحقيق فائض في الحساب المالي والخارجي مع تراكم كبير للاحتياطيات

الخارجية لتصل إلى مايعادل 7 أشهر من الواردات بنهاية عام 97 [1] ، إنخفاض نسبة خدمة الدين من 83 % عام 93 الى 30 % عام 1997 ، تحقيق معدل نمو حقيقي قدره 4 %، تمت اصلاحات هيكلية شاملة في مجال استقرار الاقتصاد الكلي ، تحرير الأسعار والتجارة الخارجية ، وشبكة الأمان الاجتماعي بدعم (ص ن د) ، إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات العامة وخصخصة البعض منها وتصفية معظمها (تم تصفية 827 مؤسسة عامة بحلول عام 1998).

إلا أن الشيئ الملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر خارج القطاع الهدروكاربوني لم يتحقق بالقدر المتوقع وكذلك الحال بالنسبة للإستثمار من جانب القطاع الخاص ، وكذلك الحال بالنسبة للمديونية الخارجية والجدول أدناه يبين ذلك:

الجدول رقم (03) : المديونية الخارجية

الوحدة : مليون دولار .

السنة	90	94	95	96	97	98
إجمالي الدين الخارجي	28.379	29.486	31.573	33.561	31.222	30.473

إن المؤشرات الكمية المنوه بها سلفا تبين حقيقة أن هناك تحسنا في مستوى الاقتصاد الكلي لذلك كان لزاما علينا معرفة مدى إنعكاس هذا التحسن المترتب على تطبيق برنامج للتثبيت والتكييف الهيكلي على الجانب الاجتماعي.

2.2.الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر .

ينبغي التذكير بأن الأهداف الرئيسية الاستراتجية للإصلاح الاقتصادي في الجزائر كانت تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للإستمرار ، وخفض معدلات البطالة . وبالنظر إلى النتائج الاقتصادية المحققة نجدها قاصرة على الجانب الاقتصادي البحت ، فهي لم تتجسد في الجانب البشري خاصة فيما يتعلق بتقليص حجم البطالة ، ولإعطاء صورة واضحة حول الانعكسات الاجتماعية السلبية لبرامج التكييف الهيكلي فالمؤشرات التالية غنية عن كل بيان :

ـ البطالة : ظلت معدلات البطالة طيلة فترة الإصلاح الاقتصادي مرتفعة نسبيا ، فقد وصلت سنة 1998 الى 28 % وذلك راجع لعدة أسباب ، من بين هذه الأسباب : ساهم الاصلاح الهيكلي بنصيب وافر في رفع معدلات البطالة وذلك بالإستغناء عن عدد كبير من العمال المترتب عن خوصصة بعض المؤسسات

(1) كريم أنور النشاشبى وآخرون ، الجزائر : تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق ، تقرير صندوق النقد الدولى لعام 1998. ص 7.

العامة وتصفية أغلبيتها على وجه الخصوص (ثم تصفية 827 مؤسسة عامة من بين 1300 مؤسسة عامة محلية خلال الفترة 94/97 ، منح الاستقلالية في التسيير ل 22 مؤسسة عامة كبيرة خلال الفترة 94/96 ومما يترتب على كل ذلك تسريح جماعي للعمال ، حيث يسمح قانون العمل الجديد بالإستغناء عن العمال لأسباب اقتصادية ، فقد أسفرت عملية تصفية مؤسسات البناء المملوكة للدولة عن فقدان 80.000 عامل لمناصب شغلهم اعتبارا من ديسمبر 1997 ...إلخ[1] كما ارتفعت نسبة البطالين في صفوف الجامعيين الى نسبة 4.4 % سنة 1995 بعدما كانت 0.6 % عام 1985 .

ـ **الأجور :** بعد مراجعة قيمة الدينار وتحرير الأسعار لم يجد المواطن التوازن المطلوب بين أسعار المواد الغذائية التي لم تتوقف عن الصعود وبين قدرتهم الشرائية المستمرة في النزول.

نظريا من المفروض أن الأجور يتم تحديدها استنادا إلى « الاحتياجات الإنسانية والعائلية » ، ويعتبر الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون في أغلبية الدول هو الأجر الذي من خلاله تتم « تغطية طلبات الأجير وعائلته الأساسية » ، وهو ما يعني أن هذا الحد في الأجر يكفي لضروريات الحياة. في الجزائر الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون تضاعف ب 10 مرات منذ سنة 1990 ، بحيث انتقل من 1000 دج إلى 10 آلاف دينار سنة 2004 حسب أرقام وزارة العمل والضمان الاجتماعي. لكن ما حقيقة هذا الأجر الأدنى ؟الجزائر التي تعد بلدا بتروليا ، لا يتعدى الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون فيها ال 10 آلاف دينار ، أي ما يعادل (100 أورو) ، هو الأضعف مقارنة بالدول المغاربية الأخرى ، حيث يصل الحد الأدنى في تونس 224 دينار أي (150 أورو) وفي المغرب ما يعادل 200 درهم (200 أورو) . حيث يعتبر الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون في نظر الخبراء هو المحدد لمستوى المعيشة وللقدرة الشرائية ، وهو ما يعني أن تونس والمغرب أفضل من حيث مستوى القدرة الشرائية للمواطنين منها في الجزائر ، وذلك حتى وإن كان مستوى الدخل الفردي في الجزائر والمقدر ب (3 آلاف دولار) هو أكثر من تونس (2600 دولار) ومن المغرب (2000 دولار حسب أرقام رسمية لسنة 2005[2].

وحسب دراسة قامت بها المركزية النقابية في صائفة 2005 من خلال جرد

(1) كريم أنور النشاشبي وآخرون : مرجع سابق . ص 78 ـ 82.
(2) الخبر ، الصفحة الاقتصادية ، الأحد 4 جوان 2006 ، ص 2.

احتياجات عائلة جزائرية معدل افرادها لا يتجاوز 7 أفراد . ورغم أن الدراسة أحصت فقط استهلاك المواد الغذائية الضرورية « للنمو » كالخبز والحليب والعجائن ودفع فواتير الكهرباء والغاز والماء والدواء ، إلا أن النتيجة النهائية لهذه الدراسة كانت أكثر من مذهلة . إذ لضمان مستوى معيشة « في كرامة » فإنه يجب ألا يقل المدخول الشهري للأسرة عن 24790 دج ، وهو ما يعادل حوالي 240 أورو.

ـ **مستوى المعيشة :** عرف مستوى المعيشة ارتفاعا ملموسا ، نتيجة لتحرير الأسعار لجميع المواد الاستهلاكية وإلغاء الدعم كما أشرنا ، فضلا عن تحرير أسعار الإنشاءات للإسكان الاجتماعي وزيادة الإيجارات للإسكان العام بنسبة 30 % عام 95/97 ، وكل ذلك أثقل كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة أحيانا بمثل هذه المصاريف التى لم تتعود عليها .و من ثم في جميع السياسات الإصلاحية عملت على نهب مداخيل الفئات العاملة لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية أحيانا ، فقد خلقت بؤرا لتسرب المداخيل بشكل أو بآخر .

ـ **الفقر :** لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة إنعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو ، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان ، لذلك فإن التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة والغير المضمونة . وتعكس المؤشرات الاجتماعية لسنة 2005 إستمرار التوترات الاجتماعية والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة ، فقد بلغ معدل البطالة 15.3 ٪ [1] نتيجة تسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية وعدم وجود إستثمارات جديدة معتبرة ، بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار ، ورغم توسع مجال تدخل الدولة من خلال الشبكة الاجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر إزدادت حدة . ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر نقدم بعض الإحصائيات للوضع الاجتماعي كما يلي:

نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) انتقل من 34.5 ٪ سنة 1998 إلى 23.7 ٪ سنة 2005 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية .

في سنة 2005 بلغ معدل البطالة 15.2 ٪ وأن 2.671 مليون شخص في

(1) المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول سنة 2006 ، الجزائر 2007 ، ص 39 .

بطالة وأن 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منهم 518 ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان[1].

بالنسبة لتوزيع الدخل الوطني فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005 ، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10 ٪ الأكثر غنى يستهلكون 32 ٪ من الدخل الوطني في حين أن 40 ٪ الأخرين يستهلكون 6 ٪ فقط من الدخل الوطني[2] ، ضف إلى ذلك في السنوات الأخيرة أصبحت الفئات الوسطى في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك خريجي الجامعات التي تضاف إلى سوق العمل مما أدى إلى توسع مجتمع التهميش .

ورغم الملاحظات السابقة إلا أن مؤشر الفقر عرف تحسنا معتبرا في السنوات الأخيرة كما يتضح في الجدول (04):

الجدول رقم (04) : تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 1995 2005 :

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
معدل الأمية	/	33.40	32.80	28.00	23.70
معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	13	/	6	3.50	3.50

Source: rapport national sur le développement humain , op.cit , p 30

وحسب التقرير الدولي للتنمية البشرية لسنة 2005 تحتل الجزائر المرتبة 44 من بين 103 دولة ، لذلك تعتبر الجزائر من بين أحسن الدول النامية في هذا المجال.

3. تحقيق العدالة الاجتماعية

(قراءة في الموزانات العامة لبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) .

النمو الاقتصادي ، وتوزيع الدخل الشخصي :

تتفق أدبيات النظرية الاقتصادية علي وجود ثلاثة انماط للنمو الاقتصادي ، من حيث اعتبارات العدالة ، النمط الأول هو النمط المحايد ، حيث يتحقق النمو ،

(1) conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger , 2006 , p 37

(2) علي غربي ، عولمة الفقر ، يوم دراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2002 ، ص 67 .

وتظل خريطة توزيع الدخل على حالها ، النمط الثاني: هو نمط النمو الذي ينحاز للفقراء ، حيث يتحقق النمو ، ويحدث تحسن في خريطة توزيع الدخل بما يخفض عدد السكان تحت خط الفقر ، اما النمط الثالث والأخير ، فهو نمط النمو الذي ينحاز للاغنياء حيث يتحقق النمو ، وتتغير خريطة توزيع الدخل الشخصي لصالح الاغنياء ، يوضح الجدول رقم (05) معدلات نمو الاقتصاد القومي في دول شمال إفريقيا وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (05) : تطور معدلات نمو الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل في بعض دول شمال إفريقيا

الدولة	متوسط معدل النمو الاقتصادي في النصف الثاني من التسعينات ٪	معدل النمو الاقتصادي ٪2001	معدل النمو الاقتصادي ٪2002	توزيع الدخل 1989 2000			
				أغنى ٪10	أغنى ٪20	فقر 10٪	فقر 20٪
الجزائر	3.3	3.6	3.4	26.8	42.6	2.8	7.0
مصر	5.0	3.3	3	29.5	43.6	3.7	8.6
المغرب	3.0	6.5	4.4	30.9	46.6	2.6	6.5
تونس	5.3	5.4	6.0	31.8	47.9	2.3	5.7

Source:The World Bank, African Development Indicators 2004, Washington D.C , 2004 P.32 Table 2 18

يتضح من بيانات الجدول رقم (05) أن الدول المعروضة في الجدول حققت معدلات نمو موجبة وهي في حقيقتها معدلات تزيد عن معدلات النمو السكاني ، غير أن خريطة توزيع الدخل في الدول الأربع المعروضة تفيد بأن أكثر من ربع الدخل القومي يذهب ل 10٪ فقط من السكان ، كما أن 10٪ من السكان الأقل دخلاً يحصلون فقط على أقل من 5٪ من الدخل ، حقيقة إن البيانات لم تتيح لنا التعرف على طبيعة مسار النمو في الدول الأربعة المعروضة ، وهل هو يحابي الأغنياء ، أم يحابي الفقراء ، أم محايد ، ولكن قد يكون من المفيد استخلاص طبيعة النمو من خلال إجراءات المقارنة عند نقطة زمنية واحدة على النحو الذي أوضحناه عند المقارنة بعدد أربع دول أخرى من إفريقيا جنوب الصحراء.

. هيكل الموارد العامة ، والأوزان النسبية لمكوناته :

يتكون هيكل الموارد العامة من موارد سيادية تحصلها الدولة بصفتها صاحبة السيادة والسطان ، وموارد أخرى قد تكون جارية او استثنائية تحصلها بسبب قيامها بنشاط اقتصادي معين. تأتي الضرائب بأنواعها المختلفة في مقدمة البنود المكونة لهيكل الموارد ، ويعكس النظام الضريبي المطبق فلسفة المجتمع في موضوع العدالة ، فإذا كانت الضرائب غير المباشرة تتمتع بوزن نسبي أكثر من

الضرائب المباشرة ، فهناك فريق ليس بالهين من مجتمع الباحثين يعتقد في أن هذا الهيكل يبتعد عن تحقيق العدالة نظرا لما للضريبة غير المباشرة من عيوب تتمثل في عدم التفرقة بين مستويات الدخل المختلفة عند إنفاق هذا الدخل ، وسوف نختبر هذه الفرضية من خلال عرض بيانات الجدول رقم (06) الذي يوضح الأوزان النسبية لمكونات الموارد العامة في الدول الأربع.

جدول رقم (06) : الاوزان النسبية لمكونات الموارد العامة في دول شمال افريقيا ٪ من اجمالي الموارد العامة :

الدولة	الضرائب على الدخل والأرباح		الضرائب على التجارة الدولية		ضرائب غير مباشرة		موارد غير ضريبية غير شاملة	
	2001	2002	2001	2002	2001	2002	2001	2002
الجزائر	4.7	4.9	7.5	8.6	90.3	90.1	26.0	26.6
مصر	25.4	24.9	12.0	11.7	43.0	43.1	4.4	4.4
المغرب	23.3	26.7	10.8	11.9	46.6	56.39	9.0	8.5
تونس	40.4	39.4	6.8	6.9	50.0	51.0	8.5	8.8

Source: The World Bank, African Development Indicators 2004, Washington D.C 2004 P.P194 197

يتضح من بيانات الجدول رقم (06) أن الضرائب غير المباشرة (وهي في الغالب ضرائب علي المبيعات) قد ساهمت بشكل اكبر نسبيا من باقي الانواع الضريبية الأخرى في تكوين اجمالي الحصيلة الضريبية ، ومن المهم في هذا السياق ان نذكر بأن هناك اتجاها تتبناه المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي البنك الدولي) يرجح زيادة الوزن النسبي للضريبة غير المباشرة ذلك كونها سهلة التحصيل ، ووفيرة للموارد ، الا اننا نؤكد هنا ان هذا الاتجاه لا يراعي اعتبارات العدالة ، اذ ان هذه الضريبة (غير المباشرة) هي بمثابة ضريبة عمياء تصيب الجميع بقوة واحدة ولكن تاثير هذه القوة يختلف باختلاف المراكز الاجتماعية فهي موجعة بالنسبة للفقراء ، كما يمكن تحملها وبسهولة بالنسبة للاغنياء .. اما بالنسبة للضرائب على الدخل ، واذا كان من الراجح في راينا ان يكون وزنها النسبي اكبر من الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة او ضرائب التجارة الدولية ، فمن المهم ايضا ان نذكر بضرورة تدرج شرائحها وانخفاض المستوى العام لسعرها حتى تكون باعثة على زيادة النشاط الاقتصادي ومحققة للعدالة.

ـ **اتحاجاهات الانفاق العام :** يوضح الجدول رقم (07) اتجاهات الانفاق

العام في دول شمال افريقيا والوزن النسبي لمكونات هذا الانفاق.

جدول رقم (07) : اتجاهات الانفاق العام والوزن النسبي لمكوناته٪ من اجمالي الانفاق :

الدولة	المرتبات والاجور		مدفوعات الفائدة		اعانات وتحويلات جارية		اتجاهات الاجور الحقيقية 100=1978	
	2001	2002	2001	2002	2001	2002	2001	2002
الجزائر	33.7	34.5	11.9	9.3	21.8	21.5	221	239
مصر	24.3	24.8	19.4	19.5	6.0	6.0	163	174
المغرب	41.2	32.0	15.3	15.9	3.3	3.4	189	187
تونس	37.2	31.4	9.0	8.5	2.4	2.4	206	217

Source: The World Bank, African Development Indicators 2004, Washington D.C 2004 P.P198 203

يتضح من الجدول رقم (07) ان ثمة تزايد في الاتجاه العام للاجور الحقيقية في كل من الجزائر ، مصر ، تونس ، غير ان مدفوعات الفائدة قد قاربت 5/1 الانفاق العام في الحالة المصرية ، وهو الامر الذي يدعو الى القلق ، كذلك ايضا بالنسبة لمدفوعات الفائدة في حالة المغرب حيث بلغت في عام 2002 نسبة 15.9٪ ، وربما كان مرد هذه الفوائد لتعاقدات قانونية لا يمكن التنصل منها نتيجة لتمويل العجز من مصادر تمويل حقيقية (قروض داخلية أو خارجية) ، وإذا تمويل الحجز من مصادر حقيقية هو اتجاه في ذاته إيجابيا ، الا انه من المفضل ان يتم القضاء على ظاهرة عجز الموزانة من خلال أحكام الرقابة على عمليات تهريب التجارة عبر الحدود ، ومحاربة التهرب الضريبي في كل اشكاله ، وترشيد الاعفاءات التي تمنح لتشجيع الاستثمار ، كربطها مثلا بكثافة المشروع من حيث استيعابه للعمالة ، فضلا عن ترشيد الانفاق العام .

ـ **المقترحات :** كان الأجدر على الهيئة الدولية المدعمة لمثل هذه الإصلاحات وضع معايير ومؤشرات اجتماعية لتقييم أداء برامج التكييف الهيكلي ، والحكم على مدى فعا ليتها . وفي هذا المجال نوصى :

1ـ ضرورة وضع أهداف اجتماعية إلى جانب الأهداف الاقتصادية مثل : معدل نمو الدخل مرهون بالإطار الزمني ، معدل نمو الإنفاق العام على الخدمات الصحية والتعليمية ، معدل نمو سوق العمل والبطالة ، تطور الإنفاق الإستهلاكي .

2ـ ضرورة وضع أهداف اقتصادية حقيقية مثل : معدل أمثل للتضخم ، معدل نمو الإستثمار والإدخار والإنفاق الإستثماري العام ، مدى توفير مناصب

الشغل ، معدل نمو الاستثمار الخاص والناتج الحقيقي .

3ـ تحديد الآفاق الزمني لكل هدف .

مدى إستمرار تحقيق هذه الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية في الفترة الطويلة من الزمن .

4 ـ ينبغى ترجمة المكاسب الاقتصادية إلى مكاسب فى التنمية البشرية

5ـ إن الوضعية الحالية التي يتميز بها الاقتصادي الوطني تتطلب حلولا محددة بواسطة استعمال قدرات صناعية لم تستغل ، وبعث الطلب عن طريق المشاريع الكبرى ، وإقامة مختلف أجهزة دعم الإنعاش.

6ـ زيادة على انتشار الفقر والمخاطر التي تهدد عالم الشغل ، وتفاقم أزمة السكن كلها عوامل تتطلب بدورها حلولا وإصلاحا جذريا وخاصة أجهزة التكفل مع الترقية ضمان اجتماعي وطني كهدف أساسي.

7 ـ مواصلة عملية تكييف البرامج والإجراءات المتخذة من أجل إنعاش نشاطات قطاع الزراعة بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية دائمة ومتوازنة.

قائمة المراجع:

الكتب :

1 ـ محمود عبدالفضيل : برامج الإصلاح الإ قتصادى لمصر والمغرب ، بيروت ، 1996 .

2 ـ عبد المجيد بوزيدي : تسعينيات الاقتصاد الجزائري ، دار موفم للنشر ، الجزائر ، 1999.

المجلات والتقارير :

1 ـ هدى السيد : آثار برامج التثبيت والتكييف الهيكلى على مستوى المعيشة فى مصر . مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مصر ، عدد 09 ، 1997 .

2 ـ عبد الفتاح العموصى : النمادج التأليفية لصندوق النقد الدولى والبنك العالمى : الأسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة إلى التجربة التونسية . بحوث اقتصادية غربية ، مصر ، عدد9 ، 1997 .

3 ـ كريم أنور النشاشبى وآخرون : الجزائر : تحقيق الإستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ، تقرير صندوق النقد الدولى لعام 1998.

4 ـ عبد الحق بوعتروس : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة فى البلاد العربية حالة الجزائر مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مصر ، عدد12 ، 1998.

5 ـ عبد العزيز شرابى : النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلى فى البلدان المغاربية ، حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربى ، جامعة منتورى قسنطينة ، مجلد 11 ن سنة 1998.

6 ـ علي غربي ، عولمة الفقر ، يوم دراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2002.

7 ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2006 ، الجزائر 2007.

8 ـ جريدة الخبر ، الصفحة الاقتصادية ، الأحد 4 جوان 2006.

9_ conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le

développement humain , Alger , 2006 .
10 ـ The World Bank, African Development Indicators 2004, Washington D.C, 2004.

انترنيت :

ـ صندوق النقد الدولي. (http://www.imf.org)
ـ صندوق النقد العربي. (http://www.amf.org.ae)